رابعا- تطور المفاوضات التجارية متعددة الاطراف في اطار المؤتمرات الوزارية للمنظمة

تعتبر مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وإحدى الآليات لتحقيق و تطبيق نتائج جولة الأرغواي، و ينص اتفاق المنظمة على عقد المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية و اتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن.

وقد شهدت المؤتمرات الوزارية في معظم الأحيان تزايد الخلافات المتعلقة بتوسيع مجالات التجارة الدولية نظرا للتباين الكبير في المصالح المترتبة عن ذلك، و يمكن إبراز هذه الاختلافات على ضوء المواضيع التي تم مناقشتها في المؤتمرات الوزارية كما يلي:

1- مؤتمر سنغافورة

تم في هذا المؤتمر تأكيد الدول أعضاء المنظمة من جديد على ضرورة الالتزام بتطبيق نظام تجاري اكثر انفتاحا تحكمه القواعد و يتميز بالعدل و المساواة و التحرير التدريجي للتجارة العالمية، من خلال الاستمرار في إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تجارة السلع الدولية و رفض كل الأشكال الحمائية. كما طالبت الدول كذلك بإزالة المعاملة التميزية في المعاملات و العلاقات التجارية و تطبيق مبدأ الشفافية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية و تسهيل حركة التجارة العالمية[1].و أكد الأعضاء رفضهم لكل أشكال الحماية التي لا تزال العديد من الدول تتخذها كستار لحماية أسواقها المحلية و طالبوا بضرورة تعزيز فرص التكامل بين الدول النامية و الدول المتقدمة في النظام المتعدد الأطراف[2]. كما تضمنت المناقشات في هذا المؤتمر التفاوض حول ست مواضيع جديدة تعرف بمواضيع سنغافورة ، تتعلق بدراسة علاقة التجارة بمعايير العمل ، التجارة و الاعتبارات البيئية ، التجارة و معاملة الاستثمار، التجارة و سياسات المنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية ، تسهيل التجارة .

2-مؤتمر جنيف

تضمنت مناقشات هذا المؤتمر دراسة مدى التزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية و المالية التي أقرتها جولة الأرغواي و فتح أسواقها لتسهيل نفاذ صادرات الدول النامية إليها، و ذلك نظرا لتزايد حجم الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة للحد من صادرات الدول النامية كإجراءات مكافحة الإغراق...

3- مؤتمر سياتل

انعقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل الأمريكية في الفترة الممتدة بين 30 نوفمبر و 4 ديسمبر 1999. و قد انتهى المؤتمر دون التوصل إلى توقيع على الإعلان الختامي و دون الإعلان عن بدء جولة مفاوضات جديدة. و يعتبر هذا المؤتمر حسب المتتبعين لمسار تطور التجارة الدولية على أنه يمثل أول تحد من الدول النامية عبرت فيه عن رفضها للعولمة ، إذ جاء بعد فترة تميزت بعدم التوازن تجسدت فيها مظاهر الهيمنة المطلقة للو م أ و دول الإتحاد الأوروبي على العلاقات الدولية ، ما دفع بالدول النامية إلى معارضة المؤتمر نظرا لاستيائها من نتائج تنفيذ اتفاقيات جولة الأرغولي و ما ترتب عنها من انعكاسات سلبية أثرت على عملية التنمية فيها[1].

و لقد تظافرت جملة من العوامل و الأسباب التي أدت إلى فشل المؤتمر و بالتالي فشل الدول في إصدار بيان ختامي و من جملة هذه الأسباب ، مايلي:

-تعدد نقاط الخلاف و صعوبة معالجة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، حيث من أهم مواضيع الخلاف التي برزت بين الدول في إطار المناقشات:

-موضوع تخفيض الدعم الزراعي الذي أصرت الو م أ على إدراجه ضمن المفاوضات في تجارة السلع الزراعية، في حين رفضت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية[2]، حيث أبدت رفضا كبيرا لإلغائها الدعم و الاعانات نظرا لأهميتها الوظيفية وتأثيرها على رفاهية المزارعين، و بقيت محافظة على مختلف أشكال دعم القطاع الزراعي سواء في إطار الصندوق الأخضر أو دعم التصدير أو الدعم المحضور في الصندوق الأحمر، من جهة أخرى أصرت الو م ا على إدماج موضوع معايير العمل و ربط عدم الالتزام بها بعقوبات تجارية.

- موضوع مراجعة اتفاق مكافحة الإغراق ، إذ أصرت اليابان على إدراجه كبند من بنود الإعلان الوزاري للمؤتمر، في حين عارضتها الو م أ في موقفها.

- حاولت الدول المتقدمة الجمع و الربط بين التجارة الدولية و المعايير البيئية و هو ما عارضته الدول النامية.

- سعت الدول المتقدمة إلى إدراج مواضيع جديدة و طرحها للتفاوض ، و هو ما أدى إلى شعور و إحساس الدول النامية بعدم قدرتها على تحمل التزامات إضافية في إطار النظام التجاري العالمي الجديد ، لا سيما و أنها لا تزال غير قادرة على تحمل الالتزامات التي أقرتها جولة الأرغولي و تلاقي العديد من الصعوبات في تنفيذها و الالتزام بها

- تزايد حجم المعارضة الشعبية

شهد مؤتمر سياتل و على غير عادة المؤتمرات الوزارية السابقة تزايدا في حجم المعارضة من طرف مختلف الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و الأفراد الرافضين لفكرة العولمة و التي تجسدت مظاهرها في تنظيم المظاهرات و أعمال العنف ، مما جعل الوفود المشاركة غير قادرة على التفاوض بطريقة جيدة و اتخاذ القرارات المناسبة .

4- مؤتمر الدوحة للتنمية

انعقد هذا المؤتمر في ظروف جد مميزة ،حيث أنه جاء بعد فشل مؤتمر سياتل الذي برزت فيه خلافات جذرية بين الدول حول مبادئ و قواعد المنظمة ، كما جاء بعد أحداث 11 سبتمبر في الو م أ .

لذا دعت الدول خاصة الدول المتقدمة منها إلى تكثيف الجهود بينها و بين الدول النامية لمحاولة زيادة الرفاهية وتقليل الفقر ، وأكدت قبل انطلاق المفاوضات على ضرورة تقليل الخلافات التي سيدفع استمرارها بالتجارة الدولية إلى التراجع و بالتالي الكساد و ما سيترتب عن ذلك من آثار سلبية تعود نتائجها الوخيمة على كل الاقتصاديات ، في حين أن إنجاح مؤتمر الدوحة سوف يؤدي إلى تفادي هذا الركود .

و جاء تأكيد معظم الدول على ضرورة إنجاح للؤتمر لتجاوز حالة الكساد التي شهدتها الأسواق العالمية، و التي أدت إلى تراجع معدلات نمو التجارة العالمية بنسب كبيرة ، حيث تراجعت في 2001 إلى 2% مقابل 12%في سنة 2000 ، و سجل هذا العام أضعف معدلات النمو في الإنتاج العالمي منذ 20سنة و تراجعا كبيرا في حجم المبادلات التجارية العالمية ، بعد أن سجل في العام السابق 2000 أعلى معدلات النمو في التجارة و الإنتاج في العشرية الأخيرة[1].

و قد توصلت الدول الأعضاء إلى إصدار البيان الختامي لإعلان الدوحة الوزاري و الذي أعاد التأكيد على الهدف طويل الأجل المنصوص عليه في اتفاق الزراعة المتمثل في" إرساء نظام تجاري عادل موجه إلى الأسواق من خلال برنامج إصلاحات جذرية، يشمل قواعد معززة و محددة بشأن الدعم والحماية بغية تصحيح القيود والتشوهات في أسواق المنتجات الزراعية و منع حدوثها" [2]. و الاتفاق لأول مرة على بدء المفاوضات حول موضوع البيئة، الذي لقي قبولا من طرف دول الاتحاد الأوروبي وبعض المنظمات الدولية، في حين رفضته الدول النامية التي تعتبره تعزيزا للآليات الحمائية الجديدة التي تطبق ضد صادراتها الزراعية [3].

5- مؤتمر كانون

يعد مؤتمر كانون خامس مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية منذ إنشائها، انتهى بفشل الأطراف في إصدار بيان ختامي بسبب الاختلاف الكبير بين مطالب الدول النامية و الدول المتقدمة. و لعل السبب الرئيسي للخلاف يعود بالأساس إلى قطاع الزراعة الذي شكل رهانا كبيرا في هذا المؤتمر، حيث أبدت الدول النامية في هذا المؤتمر استيائها من عدم التزام الدول المتقدمة بتخفيض مستويات الدعم الزراعي، و أكد السيد' Purkinabe Blaise Compaore' باسم جميع الدول الإفريقية " أن دول إفريقيا الوسطى و الغربية عملت تدريجيا على تخفيض و إزالة أشكال الدعم لقطاعها الزراعي غير أن أثر هذه الإصلاحات على تنمية و تطوير الدول النامية و القطاع الزراعي بقي محدودا، بل و أدى عمليا إلى التاثير سلبا على عوائد الصادرات و مداخيل اقتصاديات هذه الدول ، بسبب استمرار بعض الدول المتقدمة في تقديم و منح أشكال متعددة من الدعم لمزارعيها، و هذا يعتبر تناقضا كبيرا مع الأهداف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية "، حيث أشار المتحدث إلى أن بلدا ناميا كمالي يحقق في السنة حوالي 37 مليون دولار و لكن يخسر 43 مليون دولار كنتيجة لانخفاض حجم صادراته من القطن الراجعة أساسا إلى مستويات الدعم أو الإعانات المقدمة لمنتجي القطن في بعض الدول الأعضاء

في منظمة التجارة العالمية والتي تتجاوز في الو م ا 3 مليار دولار سنويا، و أكدت الدول النامية في هذا المؤتمر أنه إذا كانت الدول المتقدمة ترغب فعلا في تخفيض الفقر في العالم و تحقيق تنمية حقيقية و دائمة، فإنه يجب عليها تخفيض مستويات الدعم بحوالي 6 مرات عما هي عليه. وطالبت بضرورة تطبيق الصيغة المختلطة للتخفيض التي تتفق مع مبدأ المعاملة الخاصة و التفضيلية لهذه الدول أو ما يعرف بالمنهج المركب بدلا من الصيغة السويسرية أو الصيغة المقترحة في جولة الارغواي[1].

6-مؤتمر هونغ كونغ

انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ الصينية، و حظي بمشاركة 149 دولة عضوة في المنظمة حيث توصل الأعضاء إلى اتفاق هزيل، و لم يتمكن من إطلاق جولة مفاوضات جديدة كما كان يتوقع لاستمرار الخلافات بين الدول الاعضاء. و جاء انعقاد هذا المؤتمر بعد انتهاء الفترة الانتقالية و إلغاء العديد من اتفاقيات الغات 47 كاتفاقية الألياف المتعددة .من أهم الموضوعات التي تم طرحها في المؤتمر:

6-1- قطاع الزراعة: شملت المفاوضات المتعلقة بالزراعة الجوانب التالية المتعلقة ب:

-الدعم المحلي: حث اعلان المؤتمر على تصنيف الدعم المشوه للتجارة و المساعدات الزراعية للدول الأعضاء في ثلاث مستويات حتى يتم تخفيضها، يعبر المستوى الأول على أعلى مستويات تخفيض الدعم التي تلتزم بها دول الاتحاد الأوروبي في حين يصنف دعم الو م ا و اليابان في المستوى الثاني ، أما المستوى الأخير فيشمل دعم بقية الدول الأخرى بما فيها الدول النامية ، كما تم التأكيد على ضرورة إدراج معايير جديدة تتعلق بدعم الصندوق الأخضر و الأزرق لكن دون تقديم أي تفاصيل بشأن طبيعتها. و تلتزم الدول بأن يكون حجم الاقتطاع من إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة معادلا لمجموع التخفيضات في الصندوق الأزرق و دعم الحد الادني أو المستثنى، و قد اعتبر هذا الالتزام اقل مشروطية مقارنة بالالتزامات السابقة التي تنص على أن يكون حجم الاقتطاع أكبر من حجم التخفيضات، إلا انه ينظر إليه على انه قد يكون أكثر صعوبة على الدول للتحايل بيسر عند إعادة تصنيف المساعدات للتهرب من التزامات التخفيض [2].

-دعم تنافسية التصدير: سمحت مرونة دول الاتحاد الأوروبي إلى توصل الأطراف المتفاوضة في مؤتمر هونغ كونغ إلى اتفاق حول التفكيك التدريجي لدعم الصادرات أو ما يعرف بتنافسية الصادرات يمتد إلى غاية 2013 للبلدان المتقدمة و2016 بالنسبة للبلدان النامية، أما دعم تكاليف تسويق الصادرات و نقلها داخليا و خارجيا في الدول النامية فتم تأجيلها إلى غاية 2021 [3]، حيث ورد في نص الإعلان ما يلي " على الأعضاء أن يضمنوا الحذف المتوازي لكافة صيغ المساعدات التصديرية، و كذلك الضوابط على الإجراءات التصديرية ذات الأثر المكافئ ليكتمل ذلك مع بداية سنة 2013 " . من جهة أخرى اشترط الاتفاق أن يتم تحويل الجزء الأساسي و المهم من التخفيضات مع نهاية النصف الأول من فترة تطبيق الأحكام المقررة، و طالب الدول الأعضاء بوضع و تطوير الضوابط المتعلقة بالمساعدات الغذائية (إنشاء صندوق للمعونات الغذائية خاصة في حالات الطوارئ) و برنامج الائتمان الخاص بالتصدير و ممارسات المشاريع الحكومية التصديرية(فرض ضوابط على القوى الاحتكارية لشركات الاتجار الحكومي) في تاريخ أقصاه 30 افريل 2006.

-تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق: توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق يقضي بتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، تم في إطاره تحديد أنواع مختلفة من مرونة دخول الأسواق اعتمادا على تباين درجات المواصفات و طبيعة المنتجات خاصة الحساسة، فمثلا يسمح للدول النامية تطبيق عدد مناسب من مستويات التعريفات الجمركية على بعض المنتجات المستوردة الخاصة و التي يتم اختيارها وتشخيصها على أساس مجموعة من المؤشرات المبنية على معايير الأمن الغذائي و المعيشة و التنمية الريفية، مع إلتزام الدول المتقدمة بالغاء الرسوم الجمركية و نظام الحصص على صادرات الدول الإفريقية الأقل نموا و الدول المصدرة الصافية للقطن ابتداءا من السنة الأولى[1].

6-2-قطاع الصناعة: استمرت الخلافات بين الدول المتقدمة و الدول النامية بسبب قبول "المعادلة السويسرية" المتشددة كأساس لخفض التعريفات، وعن اعتماد التعريفات المطبقة و ليست المربوطة أساسا للخفض في حالة اختلافهما. ويعني ذلك :

- أن تتساوى معدلات الخفض بين الدول النامية والمتقدمة بغض النظر عن تباين مستوياتها الاقتصادية والتصنيعية، و هو ما يعد خروجا عن مبدأ المعاملة التفضيلية والمتميزة للدول النامية المنصوص عليه في احكام المنظمة.

- أن يتم الخفض على جميع المنتجات الصناعية، فبدلا من الأسلوب الذي يتيح امكانية خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية بالمتوسط ب 15% مثلا، و هو ما يمنح الدول النامية حرية نسبية في توزيع هذا المتوسط على المنتجات المختلفة بشكل يحقق حماية أعلى مثلا للصناعات التي تهمها و الاكثر تنافسية، وخفضا أكبر في القطاعات الاخرى التي تستطيع المنافسة دوليا، فإن المعادلة السويسرية تصر على أن تشمل نسبة الخفض التي سيتفق عليها كل القطاعات بالتساوي، دون الاخذ بعين الاعتبار أهميتها الإستراتيجية للدول النامية.

ج- أن يحتسب الخفض على النسب المطبقة لا المربوطة (أي المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية). فإذا قامت دولة نامية مثلا بتطبيق تعريفة جمركية بنسبة 20% مثلا على سلعة، بينما التعريفة المنصوص عليها في جدول التزاماتها في منظمة التجارة العالمية هو 30%، الأمر الذي يتيح لها هامش حرية حركة وحق رفع المستوى المطبق في حالة وجود أزمة في هذا القطاع إلى نسبة الـ30% التي التزمت بها في المنظمة. فإن مؤتمر هونج كونج يصر على أن يتم أي خفض مستقبلي للتعريفات على المستوى المطبق (20% في هذا المثال) لا المستوى الموجود في جداول الالتزامات (20%).

لذا رأت الدول النامية ان هذه الالتزامات المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية ، و مطالبة الدول المتقدمة لها بإزالة التعريفة الجمركية قطاعيا و جميع القيود الحمائية غير الجمركية هو امر غير مناسب، لفقدانها العوائد الجمركية و تدمير جهودها في التنمية الاقتصادية[2].

6-3- قطاع الخدمات: توصلت الدول الى اتفاق لتحرير تجارة الخدمات يترك لكل دولة حرية تحديد القطاعات الخدمية التي ترغب في فتحها، واهمية النظر الى حجم اقتصاد كل دولة عضو منفردة و بموجب القطاعات على ان تراعى الاهتمامات التصديرية للدول النامية، كما وافقت الدول على الدخول في مفاوضات متعددة او ثنائية و حدد تاريخ 31 اكتوبر 2016 كآخر اجل لرفع الجداول النهائية لالتزامات الدول[3].

7-مؤتمر جنيف 2009

توصلت الدول الأعضاء المتفاوضة في 6 جانفي 2009 إلى مسودة معدلة للنماذج الزراعية تناولت مايلي[1]:

1- إحداث تخفيضات تتراوح بين 50 % كحد أدنى و 70% كحد أقصى و حد أدنى للاقتطاعات على التعريفة النهائية المطلوبة في البلد العضو ب 45 %في الدول المتقدمة و ثلثها بالنسبة للدول النامية.

2-تحديد 4 % من خطوط التعريفة في الدول المتقدمة كمنتجات خاصة، حيث كانت تحدد أكثر من 30 % من خطوط تعرفتها في الحدود العليا، و يحق للدول النامية توسيع ذلك بمقدار الثلث، لكن شرط الالتزام بزيادة حصص التعريفة الجمركية وإحداث تخفيضات معتبرة في التعريفات ضمن الحصص بعد توسيعها.

3-يمكن للدول النامية اختيار بعض المنتجات كمنتجات خاصة على أساس مؤشرات الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

4- الاتفاق فيما يتعلق بالمعاملة الوقائية الخاصة على فرض رسم جمركي أقصاه 25 % إذا كانت نسبة الزيادة في الواردات تتراوح ما بين 10 % و 15 %، يرفع السقف إلى 40 % إذا كانت الزيادة ما بين 15 % و 35 %، وإلى 50 % إذا تجاوزت نسبة الزيادة في الواردات 35 %.

5- تخفيض مقياس الدعم الإجمالي المشوه للتجارة ب 45 % إذا كانت التزامات الدعم تقل عن 15 مليار دولار وب 60% إذا تجاوزت 15 مليار دولار و ترتفع نسبة التخفيض إلى 70 % إذا فاق مستوى الدعم 40 مليار دولار بالنسبة للدول المتقدمة خلال فترة الأساس المعتمدة (1995-2000) خلال خمس سنوات، أما الدول النامية فحددت التزامات التخفيض فيها بثلثي 3/2 التخفيضات المطبقة في الدول المتقدمة خلال فترة تمتد إلى غاية تسع سنوات.

6- تخفيض سقف الالتزامات في الصندوق الأزرق إلى 5 % و 2,5 % من إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة والنامية على الترتيب خلال فترة الأساس المعتمدة(1995-2000)، و يمكن تمديدها إلى غاية 2004 بالنسبة للدول النامية على أن يتم اختيار السنوات الخمس الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات.

8-مؤتمر جنيف2011

انعقد المؤتمر خلال الفترة الممتدة بين 15 و 17 ديسمبر 2011 بمدينة جنيف السويسرية، حيث تم التركيز على اهمية النظام التجاري متعدد الاطراف و منظمة التجارة العالمية ، و موضوع التجارة و التنمية مع التركيز على برنامج الدوحة للتنمية. و شهد المؤتمر انضمام روسيا الى المنظمة.

9-مؤتمر بالي

انعقد المؤتمر في الفترة الممتدة من 3 الى 7 ديسمبر 2013 بمدينة نيروبي الاندنوسية، حيث تم اطلاق ما يعرف بحزمة بالي 'paquet de Bali' ، و هي عبارة عن مجموعة من القرارات الهادفة الى تسهيل التجارة و منح الدول النامية فرصا لتحقيق الامن الغذائي و تحفيز المبادلات التجارية للدول الاقل نموا ، اضافة الى التفاوض حول تحرير قطاع تكنولوجيا الاعلام . و يتوقع في حالة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فعلا المتعلقة بتسهيل التجارة ان تسهم في رفع الصادرات

العالمية من السلع ب **1000** مليار دولار و يساهم تخفيض وقت المعاملات و عبور السلع في تلقيص تكالف التجارة ب **15 %**[1]

10–مؤتمر نيروبي

اختيرت مدينة نيروبي الكينية لأول كمدينة افريقية لانعقاد فعاليات المؤتمر العاشر لمنظمة التجارة العالمية، و ذلك خلال الفترة الممتدة بين **15** و**19** ديسمبر **2015**. و تم تبني ما يعرف ب 'حزمة نيروبي''**paquet de NAIROBI**' التي شملت ست قرارات وزارية حول الزراعة، القطن، و قضايا متعلقة بالدول الاقل نموا. كما تضمنت تعهدا تاريخيا بإلغاء اعانات التصدير الموجهة لدعم المنتجات الزراعية حيث حدد تاريخ الفاتح جانفي **2017** كتاريخ لالتزام الدول المتقدمة بإيقاف دعم الصادرات القطنية ، و الذي اعتبر اصلاحا جد مهم في قواعد التجارة الدولية للمنتجات الزراعية منذ انشاء المنظمة العالمية للتجارة يستفيد منه المنتجون و المصدرون الزراعيون في الدول النامية بشكل خاص. اضافة الى حصول الدول النامية على تعهدات لإيجاد الية وقاية خاصة لصالحها و امتلاك مخزون لاغراض الامن الغذائي. كما شهد المؤتمر اختتام المفاوضات المتعلقة بتوسيع الاتفاق المتعلق بتكنولوجيا الاعلام، الذي يسمح بتخفيض الرسوم الجمركية على **201** منتوج اضافي في تكنولوجيا الاعلام، و يساهم برفع التجارة بأكثر من **1300** مليار دولار سنويا[2].